هشاشة الدول كاحد دوافع حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة

أ. د. أنور محمد فرج محمود* زانا كريم نجم**

الكلمات المفتاحية: الدول الهشة، الفاعلين من غير الدول، السياسة العالمية المعاصرة
https://doi.org/10.31271/jopss.10077

ملخص

إن هشاشة الدولة تعني وجود المزيد من الفاعلين من غير الدول، وقوتها تعني ضعف وحضور أقل للفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية. ومن ثم، فإن هذه العلاقة العكسية بين هشاشة الدولة و الفاعلين من غير الدول تصبح المحور الرئيسي لبحثنا ونحاول الإجابة على السؤال: كيف تتسبب هشاشة الدولة في زيادة حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة؟

استنادا إلى الأدبيات النظرية المتوفرة في مجال السياسة العالمية، والأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الفاعلين من غير الدول والدول الهشة، ومن أجل الإجابة على سؤال بحثنا الرئيسي، نفترض أن جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة ، يعانون من الهشاشة، وهذه الهشاشة عامل من عوامل الحضور الفعال للفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة. في جهودنا لتبرير فرضيتنا والإجابة على سؤال بحثنا الرئيسي، نستخدم هشاشة الدولة كمفهوم تحليلي وكأداة للتعامل مع الموضوع. وهذا يتطلب تحديد مفهوم هشاشة الدولة وشرح ما نعنيه ومن ثم إظهار كيف تساهم هشاشة الدولة في وجود الفاعلين من غير الدول ودورها المتزايد في السياسة العالمية المعاصرة. ولذلك نقسم بحثنا إلى موضوعين رئيسيين: المبحث الأول مخصص لمفهوم هشاشة الدولة والمبحث الثاني مخصص للعلاقة بين هشاشة الدولة وحضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية.

پوخته

فشەڵیی دەوڵەت وەک یەکێک لە پاڵنەرەکانی ئامادەگیی بکەرە نادەوڵەتەکان لە سیاسەتی جیهانی هاوچەرخدا

فشەڵی دەوڵەتان واتای ئامادەگیی زیاتری بکەرە نادەوڵەتەکان و بەهێزیشیان بە واتای بێهێزی و ئامادەگییەکی کەمتری بکەرە نا-دەوڵەتەکان دێت لە سیاسەتی جیهانیدا، لێرەوە ئەم پەیوەندییە چەپەوانەیەی نێوان فشەڵی دەوڵەتان و بکەرە نادەوڵەتەکان دەبێتە گیروگازی سەرەکی و خاڵی سێرەلەسەگیراوی توێژینەوەکەمان و هەوڵدەدەین لەڕێگەی پرسیاری ئەوەی کە: چۆن فشەڵیی

* أستاذ في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية، وكلية القانون والسياسة - جامعة التنمية البشرية
anwar.faraj@univsul.edu.iq

** طالب دكتورا في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية zanakarim79@yahoo.com

دەوڵەتان دەبێتە هۆکاری ئامادەگیی زیاتری بکەرە نادەوڵەتیەکان لە سیاسەتی جیهانی هاوچەرخدا؟ دەستوپەنجەی لەگەڵدا نەرم بکەین.

پاڵپشت بەو ئەدەبیاتە تیۆرییەی کە لە بواری سیاسەتی جیهانی، و ئەدەبیاتی پەیوەست بە پەیوەندی نێوان بکەرە نادەوڵەتەکان و دەوڵەتە فشەڵەکان بەردەستە، هەروەها بەمەبەستی وەڵامدانەوەی پرسیاری سەرەکیی توێژینەوەکەمان، گریمانە ئەوە دەکەین کەوا هەموو وڵاتان، چ پێشکەوتووبن یان تازە گەشەسەندووبن یان دواکەوتووبن، بەدەست جۆرێک لە فشەڵییەوە دەناڵێنن و ئەم فشەڵییەش فاکتەری ئامادەگیی کاریگەرانەی بکەرە نا-دەوڵەتەکانە لە سیاسەتی جیهانی هاوچەرخدا. لە هەوڵەکانماندا بۆ پاساداںکردنی گریمانەکەمان و وەڵامدانەوەی پرسیاری سەرەکی توێژینەوەکەمان فشەڵیی دەوڵەت وەک چەمکێکی شیکاری و وەک دەستاوێژێک بۆ نزیکبوونەوە لە بابەتەکە بەکاردەهێنین. ئەمەش دەخوازێت سەرەتا چەمکی فشەڵیی دەوڵەت پێناسەبکەین و ئەو واتایە روونبکەینەوە کە مەبەستمانە و پاشان نیشانی بدەین کە چۆن فشەڵیی دەوڵەت بەشدارە لە ئامادەگیی بکەرە نادەوڵەتەکان وزیادبوونی ڕۆڵیان لە سیاسەتی جیهانی هاوچەرخدا، بۆیە توێژینەوەکەمان بەسەر دوو تەوەری سەرەکیدا دابەشدەکەین: تەوەری یەکەم تەرخانەدەکەین بۆ چەمکی فشەڵیی دەوڵەت و تەوەری دووهەمیش بۆ پەیوەندی نێوان فشەڵیی دەوڵەت و ئامادەگیی بکەرە نادەوڵەتەکان لە سیاسەتی جیهانیدا.

Abstract

State Fragility as a Motive for the Presence of Non-state Actors in Contemporary World Politics

State Fragility means more presence of non-state actors and their strength means weakness and less presence of non-state actors in world politics. Hence, this inverse relationship between state fragility and non-state actors becomes the main focus of our research and we try to answer the question: How does state fragility cause the greater presence of non-state actors in contemporary world politics?

Based on the theoretical literature available in the field of world politics, and the literature on the relationship between non-state actors and fragile states, and in order to answer our main research question, we assume that all countries, whether developed or developing or underdeveloped, suffer from fragility, and this fragility is a factor in the effective presence of non-state actors in contemporary world politics. In our efforts to justify our hypothesis and answer our main research question, we use state fragility as an analytical concept and as a tool to approach the subject. This requires defining the concept of state fragility and explaining what we mean and then showing how state fragility contributes to the presence of non-state actors and their increasing role in contemporary world politics. Therefore, we divide our research into two main themes: the first theme is devoted to the concept of state fragility and the second theme is devoted to the relationship between state fragility and the presence of non-state actors in world politics.

١. المقدمة

إن حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية والإقليمية له إمتداد تاريخي طويل، حيث يرجع جذوره إلى بدايات تشكيل الوحدات السياسية والتفاعل فيما بينهم، إلا أن الأحداث التي حدثت في نهاية القرن العشرين هيأت الظروف أكثر وساهمت في حضور الفاعلين من غير الدول الفعّال في السياسة العالمية المعاصرة. شهد العالم المعاصر في المجال السياسي والبيئي والجريمة المنظمة والنزاعات الإثنية والصراعات الداخلية وخطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل والأوبئة، تحولات وتحديات عدة والتي كانت لها تأثيرات بالغة على التفاعلات العالمية. ساهمت هذه التحولات مع عوامل أخرى في إضعاف دور الدولة وإبراز هشاشتها النسبية في ضبط توجهات وتحديد مسار هذه التفاعلات من جانب؛ والحضور المؤثر للفاعلين من غير الدول وإزدياد دورهم في عدد من المجالات، من جانب آخر. إذن هشاشة الدول تعني حضور أكثر للفاعلين من غير الدول وقوتها تعني حضور أقل لها.

ستكون هذه العلاقة الطردية بين هشاشة الدول والفاعل من غير الدولة، الإشكالية الرئيسية ونقطة الإرتكاز في دراستنا هذه، حيث تحاول إستكشاف كيفية تأثير هشاشة الدول في حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة، من خلال الإجابة عن السؤال: كيف تساهم هشاشة الدول في حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة؟ فالسعي وراء تقديم إجابة منطقية لهذا السؤال الرئيسي، تتطلب منا أيضاً الإحاطة بجزئيات السؤال والإجابة عن مجموعة أخرى من التساؤلات الفرعية من قبيل: ما المقصود بمفهوم هشاشة الدول؟ وماهي إشكالياته؟

بناءً على المؤلفات النظرية في حقل السياسة العالمية وكذلك على الأدبيات المتوفرة عن الفاعلين من غير الدول والدول الهشة ومن الأجل الإجابة عن السؤال الرئيسي، تطرح الدراسة فرضية رئيسية وتحاول إختبارها والتأكيد على صحتها. تتمثل الفرضية بأن كل الدول، سواءَ متقدمة أو متخلفة أو على طريق التقدم، تعاني نوعاً من الهشاشة، وهذه الهشاشة كانت عاملاً من عوامل الحضور الفعّال للفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة.

في محاولتنا لتغطية مشكلة الدراسة الرئيسية والإجابة عن سؤالها، يتم إستخدام هشاشة الدولة (State Fragility) كمفهوم تحليلي وكمدخل للإقتراب منها. تعتبر الفاعلين من غير الدول في هذه الدراسة وحدة التحليل الأساسية والمتغير التابع وتعد هشاشة الدولة متغيراً مستقلاً حيث تسعى الدراسة لتحليل تأثيره على المتغير التابع، وهو الفاعلون من غير الدول، كل ذلك في إطار النموذج المعرفي العقلاني (rational paradigm). هذه المهمة يتطلب منا بداية وقبل كل شيء، ضبط مفهوم هشاشة الدول وتحديد دلالاته وبيان المعنى الذي نقصده من وراء استخدامه، من أجل وضوح الرؤية وصياغة إطار نظري ومفاهيمي لبيان هشاشة الدولة، كدافع من دوافع حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة. وستكون هذا الموضوع المحور الأول للدراسة، ثم نأتي في المحور الثاني على بيان كيفية مساهمة هشاشة الدول في حضور الفاعلين من غير الدول وتوسيع مساحة حضورهم وصعود دورهم في السياسة العالمية المعاصرة.

٢. الإطار المفاهيمي لهشاشة الدول

تعد "الهشاشة" احدى المفاهيم المنتشرة في الأدبيات السياسية للدلالة على حالة ضعف الدولة، وانكشافها، وقابليتها للإختراق. توصف دولة ما بأنها هشة، عندما لا تستطيع أداء وظائفها، أو تبسط سلطتها على أراضيها، أو تلبي تطلعات مواطنيها، أو حتى لا تملك إستراتيجيات للتكيف والمرونة لمجابهة المخاطر، وامتصاص الصدمات التي تنشأ نتاجاً لتغيرات في البيئتين الداخلية أو الخارجية[١]. ومن منظور السياسة العالمية، غالباً ما تعدّ الدول الهشة "خطراً" يتوعّد بقية العالم سياسياً، ويهدد الأمن العالمي، وينشر الإضطراب لدى جيرانها، ويؤسس ملاذات آمنة محتملة لإرهابيين ذوي أجندات عالمية[٢].

كثيرة تلك المصطلحات والمفاهيم التي تستخدم لوصف هشاشة الدولة وضعفها النسبي، وهي غير متماسكة نظرياً في نفس الوقت، مما أدى إلى التداخل والتشابه بين المفاهيم وصعوبة ضبطها. فأي مصطلح من هذه المصطلحات يوصف حالة دولة معينة ويعبر عن رؤية الباحث الذي يدرس الموضوع ومنهجه لإقتراب الموضوع. إذن ما المقصود (ما هي) بهشاشة الدولة وما هي الإشكاليات التي تكتنفها (تحملها)؟ الإجابة على هذا السؤال ستكون مهمة هذا المحور الأول.

٢-١. مفهوم هشاشة الدولة وإشكالياته

على الرغم من كثافة تداول مفهوم هشاشة الدولة، فإن تعريفها لاتزال غير متبلور في الأوساط الأكاديمية والسياسية، ولاتزال محل خلاف، كباقي المصطلحات في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بين مختلف الباحثين والجهات السياسية الفاعلة. إنطلاقاً من هذه الحقيقة ورغماً عنها، لابد أن نقدم تعريفاً لهشاشة الدولة وتحديد دلالتها.

تعرّف الدولة الهشة بإنها "دولة غير قادرة على أداء دورها الرئيسي في ضمان النظام الداخلي عن طريق احتكار استخدام القوة المشروعة داخل حدودها. كما أنها لم تعد قادرة على التصرف كوحدة سياسية قابلة للحياة، من حيث أنها تفتقر إلى نسق من القانون والنظام يتمتع بالمصداقية، وغالبًا ما تعاني من الحرب الأهلية أو سيطرة أمراء الحرب Warlordism. كما أنها لم تعد قادرة على العمل كوحدة اقتصادية قابلة للحياة، من حيث أنها غير قادرة على توفير احتياجات مواطنيها وليس لديها بنية تحتية عاملة[٣].

تُعد الدولة هشة عندما تكون غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية، والمقصود من الوظائف الأساسية للدولة (Functions of Statehood) هي: القدرة على استخراج الموارد المادية وغير المادية

---

[١] د. خالد حنفي علي، "محفزات إنتقال الدول من الهشاشة إلى المناعة"، السياسة الدولة- ملحق إتجاهات نظرية، العدد ٢١١ (يناير ٢٠١٨)، ص ٣.

[٢] Center for International and Regional Studies at the Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, **Fragile** Politics: **Weak States in the Great Middle East**, Summary Report No. 11(Qatar: October 2014), p. 5.

[٣] Andrew Heywood, **Key Concepts in Politics and International Relations** (UK: Palgrave, 2015), p. p. 67.

(مثل الشرعية)؛ القدرة على إدارة هذه الموارد (على أقل التقدير تخصيص بعضها للأجهزة الأمنية)؛ توفير الإنسجام السياسي (بما في ذلك الأمن)؛ وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية (مثل المياه والطرق)[١].

وهناك مجموعة واسعة من المعايير والمؤشرات قدمها المتخصصون والهيئات العالمية لتعريف وتصنيف الدول الهشة وتحديد نسبة هشاشتها والحكم على هشاشة الدولة، كانت أشهرهم مؤشر الدولة الهشة لصندوق السلام (Fund For Peace). يعد هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المهمة الشاملة؛ كونه يعتمد في بنيته على جوانب سياسية وإجتماعية وإقتصادية مختلفة تُجمع في رقم واحد. وتضم قائمة مؤشر الدولة الهشة الدول ذات السيادة وعددها "١٧٨" دولة. ويبنى مؤشر الدولة الهشة العام من "١٢" مؤشراً قطاعياً مستخلصاً من أكثر من "١٠٠" مؤشر فرعي، وتؤكد منهجية صندوق السلام حول البيانات المعتمدة في مؤشرها، أنه يجري التحقق منها كمياً وكيفياً ويقيّمها الخبراء نتيجة مراجعة نقدية لآلاف الوثائق وتطبيق معايير بحثية دقيقة جداً إستناداً إلى منهجية العلوم الإجتماعية الشاملة. تُصنّف المؤشرات القطاعية الإثني عشر في خمس مجموعات[٢]:

أولاً: مؤشرات التماسك (Cohesion Indicators) وتشمل "٣" مؤشرات،

ثانياً: المؤشرات الإقتصادية (Economic Indicators) وتشمل أيضاً "٣" مؤشرات،

ثالثاً: المؤشرات السياسية (Political Indicators) وتشمل أيضاً "٣" مؤشرات،

رابعاً: المؤشرات الإجتماعية (Social Indicators) وتشمل مؤشرين إثنين،

خامساً: المؤشرات الشاملة أو المتداخلة (Cross-cutting Indicators) وتشمل مؤشراً واحداً، الذي هو التدخل الخارجي (External Intervention).

تتباين التقديرات بشأن عدد الدول الهشة تبايناً شديداً: يقترح روبرت روتبرغ، R. I. Rotberg وجود (٧) حالات؛ بينما يقترح كل من ستيوارت إيزنستات، S. Eizenstat و جون إدوارد بورتر، J.E. Porter وجيريمي وينشتاين، J. Weinstein وجود نحو (٥٠) حالة[٣]. كما عدد أندرو هايود ثمانية بلدان في عداد الدول الهشة، وهي: هاييتي، ورواندا، وليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وليبيا، وسوريا، والعراق[٤]. وحسب بعض الباحثين تشمل هذه البلدان الصومال والسودان واليمن وهايتي وساحل العاج وليبيريا وتشاد وغيرها الكثير[٥]. ووفق بعض التعاريف فإن عدداً متزايداً

---

[١] **Caty Clement,** "The **Nuts and Bolts Collapse: Common Causes and Different Patterns?"**

[٢] لمعلومات أكثر حول تفاصيل المؤشرات ومنهجية صندوق السلام في تقييم هشاشة الدول، ينظر نص "دليل الدول الهشة ومنهجية إطار "أداة نسق تقييم النزاع CAST"، في موقع صندوق السلام على الرابط:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2017/05/FSI-Methodology.pdf

[٣] نقلاً عن: أيدن هِهير، "خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب: نحو تحدي الحكمة السائدة"، تر: محمد حمشي، سياسات عربية، العدد ٤٤ (آيار/ مايو ٢٠٢٠)، ص ١٠٢.

[٤] Andrew Heywood, op., cit., 67.

[٥] Olivier Nay, "Fragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids", *International Political Science Review*, vol. 34, no. 3, (June 2013), pp. 326-327.

من البلدان يبدو منزلقاً في هاوية الهشاشة، لا سيما في افريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط الكبير أيضاً[١].

مع الإختلاف في التعريف والتحديد لماهيتها، يكتنف المفهوم إشكالية أساسية أخرى: حيث تم تبني فكرة "الدولة الهشة"، على وجه الخصوص، من قبل الجهات الحكومية الغربية ومحللي السياسات، لتصنيف وترتيب عدد من البلدان النامية التي تواجه العنف والصراع وعدم الاستقرار السياسي والفقر المدقع والتهديدات الأخرى للأمن والتنمية[٢]. أي أن الرابط الذي يجمع كل هذه التعاريف هو إستخدامها لوصف مجموعة من الدول التي كانت تسمى من قبل بالدول النامية أو دول العالم الثالث، حيث تعاني جميعها من الضعف الهيكلي في أداء وظائفها الأساسية وتشهد حالة من الهشاشة المؤسساتية وأصبحت مصدراً لتهديد الأمن وزعزعة الإستقرار العالمي[٣]. في مثل هذه البلدان، يُفترض أن استمرار التوترات السياسية وانعدام الأمن وعجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين سيعيق التنمية التي تعتمد على الذات وبالتالي تشكل تهديدًا محتملاً للأمن الإقليمي والعالمي[٤]. فمثلاً حسب مؤشر صندوق السلام للدول الهشة للعام ٢٠٢٢، الدول المنذَّرة (الدول التي لديها إنذار) كلها كانت من دول العالم الثالث والتي مجموعها (٢٩) دولة[٥].إضافة إلى هذه الإشكالية تعاني غالبية تعريفات الدولة الهشة من غياب التركيز على البعد الخارجي والإكتفاء بتشخيص أبعاد الهشاشة الداخلية.

قد لا نتفق مع دلالة هذه المفاهيم لعدم شموليتها وإنتقائيتها في التشخيص، لذلك نستخدم

---

[١] Center for International and Regional Studies at the Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, op., cit., p. 5.

[٢] Olivier Nay, op., cit., pp. 326-327.

[٣] على سبيل المثال يرى فرانسيس فوكوياما "أن الدول الفاشلة أصبحت منذ نهاية الحرب الباردة المشكلة الأكثر أهمية في النظام العالمي الجديد ويدفع بإتجاه زعزعة الإستقرار الدولي". حول هذه الآراء ومزيد من التفاصيل حول تأثير الدول الهشة على الأمن والإستقرار العالمي ينظر هذين المصدرين: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ت: مجاب الإمام (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧)، ص ص ١٦٦-١٦٧؛ كاتي كليمان، "الأزمات والصراعات الإقليمية والدول الهشة"، في: جرايمي هيرد (محرر)، القوى العظمى والإستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ص ١١٥-١٤٤.

[٤] Olivier Nay, op., cit., pp. 326-327.

[٥] يرصد المؤشر مستويات هشاشة الدولة على مقياس رقمي من "٠" إلى "١٠" لكل مؤشر من المؤشرات الإثني عشر القطاعية، بحيث انه كلما سجلت دولة ما درجة الصفر أو أقرب إلى الصفر على أي من المؤشرات الإثني عشر يكون تقييم تلك الدولة أكثر إيجابية، وفي المقابل، إذا سجلت دولة ما درجة أقرب إلى "١٠" نقاط يكون تقييم الدولة في ذلك المؤشر سلبياً. وعليه فإن مؤشر صندوق السلام العام يراوح بين (٠-١٢٠) وهو ما يمثل مجموع النقاط المسجلة في المؤشرات الإثني عشر القطاعية، والنتيجة التي تحصل عليها دولة ما تقيس مدى هشاشتها، فكلما إقترب رصيد الدولة من "١٢٠" نقطة كانت أكثر هشاشة، في حين إذا إقترب مجموع نقاط الدولة من الصفر كانت الدولة مستقراً وأبعد ما يكون وصفها بالهشة. وعليه فقد قام صندوق السلام بتصنيف الدول بحسب النتائج إلى أربعة مستويات رئيسة: الدول المستدامة وهي الدول التي حقق المؤشر العام فيها مجموع نقاط يراوح بين (.-٢٩,٩ نقطة)، أما الدول المستقرة وهي التي كان مجموع نتائجها (٣٠-٥٩,٩ نقطة)، ثم الدول التي حصل على (٦٠-٨٩,٩ نقطة) فهي دول محذَّرة (لديها تحذير)، أما الدول التي حصلت على (٩٠-١٢٠ نقطة) فتصنَّف على أنها دول منذَّرة (لديها إنذار). نبيل حسين، "مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي"، سياسات عربية، العدد ٣٧ (آذار/ مارس ٢٠١٩)، ص ١١٦.

مفهوم هشاشة الدولة، لكن بمعنى مختلف من تلك المعاني التي أتينا على ذكرها. نتبني ونستخدم مصطلح هشاشة الدولة في دراستنا هذه، بالمعنى الذي إستخدمه يورغ سورنسن.

٢-٢. مفهوم هشاشة الدول عند "سورنسن"

يستخدم يورغ سورنسن[١] George Sorensen مصطلح "الدولة الهشة" للإشارة إلى الدول الضعيفة ما بعد الكولونيالية، ويرى أن كلا من الدول على طريق التحديث، مثل البرازيل والهند والصين، وما يسمى الدول المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، تتميز هي الأخرى بهشاشة متفاقمة. فالنظم السياسية فيها تقل كفاءتها وتفسد أحياناً؛ كما أن قدرة الدولة مهددة لأن النظام الإجتماعي في هذه الدول أقل تجذراً، ومساهمتها الكثيفة في الإقتصاد العولمي تحدُّ من قدرتها على المناورة[٢]. إذن الهشاشة هو الضعف النسبي الذي أصاب كل دول العالم قويها وضعيفها، كبيرها وصغيرها، وعلى حد زعم الأستاذ سورنسن "أننا نعيش في عالم تتزايد فيه هشاشة جميع الدول"[٣].

ينظر سورنسن إلى الظروف الداخلية للدول كشروط للعمل على الساحة الدولية ويتوقف، حسب رأيه إلتفات الدول إلى المجال الدولي بحرية على تلك الشروط. فإذا كانت الجبهة الداخلية للدول بخير ونظامها السياسي مؤثراً وجيد الأداء، والسكان راضين وميسورين، نسبياً، والإقتصاد الوطني قوياً، تصبح لدى الدول حرية الإلتفات إلى المجال الدولي. والرأي عنده هو "أن المشكلات تتفاقم في هذه المجالات، ليس فقط في الدول الضعيفة في جنوب الكوكب – وهي الكيانات التي صُكَّ مصطلح "الدول الهشة" للإشارة إليها- بل في جميع أنواع الدول، وبينها تلك المدعوة دولاً ليبرالية متقدمة في شمال الكوكب"[٤]. إذن حسب سورنسن أن كل أنماط الدول هي دول هشة، بمعنى أن لديها مشكلات تتصل بالتماسك الإجتماعي-السياسي[٥]. أن كل الدول مبتلاة بتراجع التماسك الإجتماعي-السياسي، **من الناحية السياسية** يعني تراجع التماسك السياسي تدني كفاءة جهاز الدولة، وتدني قدرته ومشروعيته. و**من الناحية الإقتصادية** يعني تراجع التماسك الإجتماعي-السياسي أن الإقتصادات الوطنية تفقد طابعها الوطني في سياق عولمي، وأن أساس الرفاه المادي للسكان يتراجع. و**بالنسبة إلى الجماعة الوطنية**، يعني تراجع التماسك تدني قدرة الدول على تأمين حقوق المواطنة وفقدانها السند الشعبي في المقابل[٦].

---

[١] يورغ سورنسن أستاذ العلوم السياسية ونظم الحكم في جامعة آرهوس Aarhus University الدنماركية، وبقي ضيفاً على الوحدة البحثية "الصراعات عَبْرَ الوطنية والمؤسسات الدولية" من كانون الثاني حتى حزيران ٢٠٠٧. ثم واصل، إبّان اشتغاله في مركز برلين للعلوم الإجتماعية، أبحاثه بمشروع عنوانه "أفضل أزمنة الليبرالية... النظام والإضطراب في القرن الجديد" Liberalism's Finest Hours? World Order and Disorder in a New Century. صدر له كتابٌ بعنوان "نظام عالمي ليبرالي مأزوم: الإختيار بين الفرص والكبح"
A Liberal World Order in Crisis: Choosing between Imposition and Restraint.

[٢] يورغ سورنسن، إعادة النظر في النظام الدولي الحالي، تر. أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة ٤٨٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير ٢٠٢٠)، ص ٣١.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] المصدر نفسه، ص ٦٨.

[٥] المصدر نفسه، ص ٩٤.

[٦] المصدر نفسه، ص ٧٠.

والمقصود بالزعم القائل بـ"أننا نعيش في عالم تتزايد فيه هشاشة جميع الدول" عند سورنسن هو أن المشكلات المتصلة بالتماسك الإجتماعي-السياسي تمثل تهديداً متصاعداً وخطيراً لكل الدول، حتى إن تباينت تجلياته الملموسة في مختلف الأنماط الرئيسة للدول[١]. والنظام الدولي الراهن فيه ثلاثة أنماط رئيسة للدول: الدول الضعيفة بعد الكولونيالية في جنوب العالم؛ الدول الليبرالية المتقدمة (يسميها في مكان آخر الدول الحديثة أو بعد الحديثة) في أوروبا الغربية الولايات المتحدة الأمريكية؛ والدول على طريق الحداثة مثل دول البريكس. كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة هي دول هشة، بمعنى أن لديها مشكلات تتصل بالتماسك الإجتماعي-السياسي[٢].

إذن تم تبني مصطلح هشاشة الدولة في هذه الدراسة، لوصف حالة الدولة المتردي في مواجهة المستجدات والتحديات العالمية المعاصرة، سواءً الداخلية منها والخارجية، وسواءً كانت الدولة متخلفة أو متقدمة.

٣. هشاشة الدولة وحضور الفاعلين من غير الدول

برزت في السياسة العالمية المعاصرة تحديات ومشكلات جمة، ساهمت في إبراز هشاشة الدولة وعجزها النسبي في مواجهة هذه التحديات والمشكلات. فالدولة كوحدة مركزية وأساسية في السياسة العالمية، والتي هي دعامتها، عندما تصيب بأي خلل، فإن أشياء كثيرة تضمحل وتختل، وفي مقدمتها احتكار الفعل السياسي على المستوى العالمي[٣]. عليه فإن الوضع الجديد للبنية العالمية الراهنة التي تحيط بالدولة، أفضى إلى عدم بقائها صاحبة القرار الأول في الأمور الحيوية، خاصة ببروز قوى إقتصادية واجتماعية محلية وعالمية (الفاعلين من غير الدول) منافسة لها[٤]. على صعيد آخر أن متغير الدولة من حيث بنيتها وتماسكها، يلعب دوراً مهماً في حضور الفاعلين من غير الدول وتحديد سلوكهم، فالظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة في الدولة تؤثر على تكوين الفواعل وإستراتيجيات عملها.

ناقشنا في المحور الأول مسألة هشاشة الدولة وقلنا بأنها ظاهرة تعاني منها جميع الدول دون إستثناء، إلا أن إفرازات هذه الهشاشة بالنسبة لحضور الفاعلين من غير الدول، تختلف من دولة لأخرى حسب إختلاف تماسك الدولة الداخلي وقوة تحركها الخارجي، بمعنى آخر حسب درجة هشاشتها. بناءً عليه يمكننا القول أن نمط الفاعلين من غير الدول تتغير بتغير نمط الدولة التي ينتمي إليها الفاعل من غير الدولة. عليه سنتناول في هذا المحور هشاشة الدول في مواجهة التحديات التي تواجهها وبالتالي حضور الفاعلين من غير الدول الفعّال في السياسة العالمية المعاصرة؛ ومن ثم ندرس أنماط الدول وتأثير ظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية الداخلية على الحضور الفعّال للفاعلين من غير الدول في

---

[١] المصدر نفسه، ص ٦٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٦٩-٧٠.

[٣] د. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، السياسة الدولية، العدد ١٦١ (يوليو ٢٠٠٥)، ص ٤٤.

[٤] عبدالله عاشوري، "فواعل السياسة العامة العالمية وإنعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، ٢٠١٣-٢٠١٤)، ص ١٠٣.

السياسة العالمية المعاصرة.

فإذا رجعنا إلى التصنيف الثلاثي الذي قدّمه سورنسن لأنماط الدول، كما ذكر في المحور الأول (الدول الضعيفة، الدول على طريق الحداثة، والدول الليبرالية المتقدمة) يمكننا الإفتراض بأن الظروف السائدة في كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة للدول، تفرز نوعاً من أنواع الفاعلين من غير الدول إلى الواجهة وتجعله أكثر حضوراً. أي أن الظروف السائدة في الدول المتقدمة تفرز نوعاً من الفاعلين من غير الدول يختلف عن تلك التي يفرزها ظروف الدول المتخلفة (التي تسمى بدول العالم الثالث) والدول على طريق الحداثة. فالظرف السائد في الدول المتقدمة تفرز الفاعلين من غير الدول السلميين؛ وفي الدول على طريق الحداثة هناك الفاعلين من غير الدول الموجهة من قبل الحكومة؛ والدول الضعيفة تحتضن الفاعلين من غير الدول العنيفين. وهناك نمط من الفاعلين من غير الدول لها حضور في كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة للدول، مثل الأفراد ذوي النفوذ والتأثير الدولي، والحركات الدينية والأيديولوجية العابرة للحدود. الشكل رقم (١) يوضح النمط السائد للفاعلين من غير الدول في مختلف دول العالم.

الشكل رقم (١)

النمط السائد للفاعلين من غير الدول في دول العالم

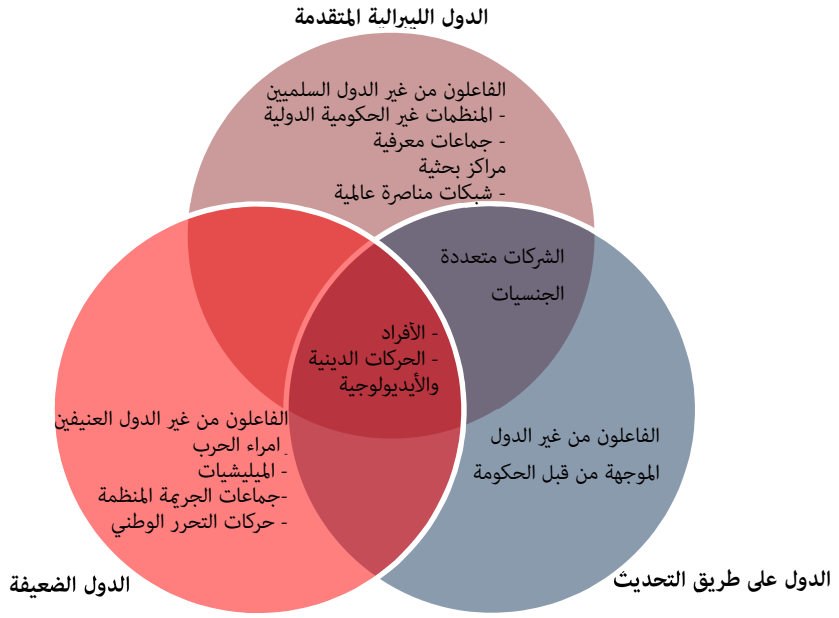

الشكل من اعداد الباحثين بناء على فرضية البحث

بداية وعندما نتحدث عن هذه الحقائق، يجب أن ننتبه إلى أن هذا الإفتراض ليس مطلقاً وليس معناه أن النمط السائد للفاعل من غير الدولة الموجود في نمط من أنماط الدول الثلاثة ليس موجوداً في الأنماط الأخرى، بل معناه أن هذا النوع من الفواعل هو النوع الأبرز من بين الفاعلين من غير الدول الآخرين. عليه سنقسم هذا المحور على ثلاثة نقاط: نتناول في كل نقطة نمطاً من أنماط الدول الثلاث والفاعل من غير الدولة الذي يظهر في ذلك النمط.

٣-١. الدول المتقدمة والفاعلين السلميين من غير الدول

تفرز ظروف الدول المتقدمة (الدول الأقل هشاشة) نمطاً من الفاعلين من غير الدول وتجعلها سائداً، يمكن تسميتها بالفاعلين السلميين من غير الدول (مثل الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية العالمية، جماعات معرفية، مراكز بحثية، شبكات مناصرة عالمية، ..إلخ). تواجه هذه الدول تحديات تختلف من حيث طبيعتها ونوعيتها عن تلك التي تواجه الدول المتخلفة، وهذا الإختلاف بدوره هيأ أرضية مناسبة للفاعلين السلميين من غير الدول وأصبح دورهم حاسماً في مواجهتها. ففي ميادين رئيسية منها: التغيرات المناخية، وتقديم الدعم لعمليات حفظ السلام، والتنمية في فترة ما بعد الصراع، ومحاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، بل إن جوانب منتقاة من خطط مراقبة الأسلحة، أمست تقع ضمن تلك الميادين التي صارت يتعين على الدول والوكالات الحكومية الدولية فيها، الإقرار بدور الفاعلين السلميين من غير الدول وتأثيرها، وأخذهما في الحسبان[١].

التطورات الأيديولوجية وتداعياتها في الثلث الأخير من القرن العشرين، كانت دافعاً آخر لتعزيز حضور الفاعلين السلميين من غير الدول وصعود دورهم. عادت المباديء الليبرالية الجديدة إلى الظهور في نهاية السبعينيات من القرن المنصرم، ثم أعطت سقوط المعسكر الإشتراكي زخما كبيراً لهذه المباديء ولأفكار مؤيدي القطاع الخاص وتمكين "الفاعلين من غير الدول". على الصعيد السياسي، كانت النتيجة لهذه العودة هي أن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركات، بدت كَمَن تصعد لتأخذ جزءاً كبيراً من وظائف الدولة والحكومة، وهو ما يعني أيضاً إضعاف أو تقليل مساحة دور الدولة والحكومة وأوراقها في رسم السياسات الخارجية وتنفيذها. وبدا أن المجتمع الدولي وطبيعة المرحلة، خصوصاً معطيات "العولمة"، مع منظمات التجارة الدولية، وطبيعة توازنات القوة الدولية، تفرض فكرة الخصخصة وتقليص دور الدولة، وبدا للكثيرين أن ذلك يشكل جزءاً أساسياً من متطلبات النمو والتقدّم[٢]. كما أن هيمنة فكر "المحافظين الجدد" في الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً في توسيع المجال أمام الفاعلين من غير الدول وخلق بيئة مناسبة لحضورهم الفعّال، وهذا عن طريق مساءلة هذا الفكر لفكرة "السيادة" وخلخلة مكانة الدولة التقليدية في السياسات العالمية[٣].

---

[١] جرايمي هيرد، بال دوناي،"الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي"، في: جرايمي هيرد (محرر)، القوى العظمى والإستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ١٨.

[٢] أحمد جميل عزم، "عودة الدولة في السياسة الخارجية"، آفاق المستقبل، العدد ٣ (يناير/ فبراير ٢٠١٠)، ص ٤٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ص ٤٣-٤٤.

كما أفضت عودة المباديء الليبرالية الجديدة إلى مرحلة جديدة من العولمة الإقتصادية المكثفة، من الواضح أن الإقتصادات في ظل العولمة الإقتصادية المكثفة، أقل جنوحاً للتباعد على أسس وطنية عما كانت عليه في مراحل مضت. وتعني عملية "التكامل العميق" تزايد تنظيم سلسلات إنتاج السلع والخدمات على أسس عابرة للحدود. وبدلاً من الشركة الوطنية صارت المؤسسة النموذجية هي الشركة عبر-الوطنية، أي الشركة العاملة في أكثر من بلد[١]. ويلخص داني رودريك Dani Rodrik هذه القضية في جملة بالقول: "أننا نواجه خيارات صعبة لأن النسخة الراهنة من العولمة الليبرالية عاجزة عن التواؤم مع دولة وطنية قوية ومتماسكة"[٢].

ويمكن الإستدلال بوجود المراكز الرئيسية لأكثرية منظمات المجتمع المدني العالمي أو المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) و للشركات متعددة الجنسيات (MNC)، ومراكز الفكر (Think Tanks)، والجماعات المعرفية، وشبكات مناصرة عالمية، إلخ. في مثل هذه الدول، كدليل لدعم وإثبات افتراضنا المطروح حول علاقة الدول المتقدمة والفاعلين السلميين من غير الدول. فإذا نظرنا إلى أهم وأبرز الفاعلين من غير الدول التي كانت نشاطاتهم ذات طبيعة مدنية، أي تلك الفواعل من غير الدول العاملة في مجال حقوق الإنسان والبيئة والسلام العالمي والناشطة في المجالات الأخرى للنشاط الإنساني؛ وكذلك الفاعلين من غير الدول التي كانت نشاطاتهم ذات طبيعة إقتصادية، مثل كبرى الشركات المتعددة الجنسيات من حيث أصولها المالية وحجم إيراداتها، نجد أنها على الرغم من إمتداد تنظيمات وفروعهم إلى باقي دول العالم، الا أن المركز الرئيسي لأغلبهم، إن لم نقل كلهم تقع في الدول المتقدمة. والجدولان رقم (١) و(٢) يوضحان هذه الحقائق أكثر:

الجدول رقم (١)

أبرز منظمات المجتمع المدني العالمي (طبيعة نشاطهم ودولتهم الأم)

الفاعل من غير الدولة	مجال نشاط الفاعل	دولة المقر الرئيسي للفاعل
منظمة العفو الدولية (AI)	حقوق الإنسان	(المملكة المتحدة
منظمة السلام الأخضر (GP)	البيئة	هولندا
مراقبة حقوق الإنسان (HRW)	حقوق الإنسان	الولايات المتحدة الأمريكية
صندوق الدفاع عن الطفولة (CDF)	الدفاع عنحقوق الأطفال	الولايات المتحدة الأمريكية
مركز عمل حقوق الإنسان (HRAC)	تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	الولايات المتحدة الأمريكية
أكسفام (Oxfam)	الإغاثة والتنمية	المملكة المتحدة
أطباء بلا حدود (MSF)	المساعدة الإنسانية الطبية	فرنسا
اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر (ICRC)	حماية ضحايا النزاعات المسلحة والإضطرابات	سويسرا
الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومواردها (IUCN)	البيئة	فرنسا
مراسلون بلا حدود (RSF)	حرية تداول المعلومات	فرنسا
المركز الدولي للعدالة الإنتقالية (ICTJ)	الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان	الولايات المتحدة الأمريكية

* الجدول من اعداد الباحثين.

[١] يورغ سورنسن، المصدر سبق ذكره، ص ص ٧٢-٧٣.

[٢] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٠.

الجدول رقم (٢)

اكبر عشرة الشركات المتعددة الجنسيات حسب العائدات (وفق ترتيب مجلة Fortune لسنة ٢٠٢٢)

إسم الشركة	مجال النشاط	دولة المنشأ
متاجر وول مارت (Walmart)	بيع التجزئة	الولايات المتحدة الأمريكية
أمازون (AMAZON)	تكنولوجيا، خدمات، انترنت	الولايات المتحدة الأمريكية
ستيت كرد (State Grid)	خدمات الطاقة	الصين
مؤسسة البترول الوطنية الصينية (China National Petroleum)	الطاقة	الصين
سينوبيك كروب (Sinopec Group)	البترول	الصين
أرامكو (Saudi Aramko)	البترول	المملكة العربية السعودية
أبل (Apple)	تكنولوجيا حاسبات	الولايات المتحدة الأمريكية
فولكس واجن (VolksWagen)	السيارات	ألمانيا
رويال داتش شل	البترول	بريطانيا
الشركة الصينية للهندسة المعمارية (China State Construction Engineering)	الإستثمار والبناء	الصين
سي في إس هيلث (CVS Health)	تجارة التجزئة، رعاية صحية	الولايات المتحدة الأمريكية

* الجدول من اعداد الباحثين، بالإعتماد على ترتيب مجلة فورتشن لسنة ٢٠٢٢، من موقع المجلة:
https://fortune.com/ranking/global500/

تثار هنا سؤال بصدد العلاقة بين هذه الفواعل وحكومات دولهم، وهي ما إذا كانت هذه الفواعل تمثل فاعلاً مستقلاً في السياسات العالمية، أم أنها مجرد أداة في يد حكوماتها الأم؟ لمعالجة الإشكالية التي تثيرها هذا السؤال، يمكننا التعامل بصورة متوازنة وإجابة السؤال بعيداً عن التحيزات وبناء على المشاهدات والحقائق. حيث لا يمكن أن نصف هذه الفواعل بأنها أداة في يد حكومات دولهم، حيث أن توجهاتها قد لا تتفق بالضرورة مع التوجهات الرسمية للبلاد الأم، كما تعبر عنها حكوماتها، وقد تعكس أهدافاً خاصة ومتميزة، ولها مصادر القوة السياسية المستقلة. وفي نفس الوقت لا يمكن أن تمثل فاعلاً مستقلاً في السياسات العالمية وقد تتيح أدوات إضافية لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة الأم. فيما يخص الشركات عابرة القومية يضيف جوزيف ناي بعض الوضوح على محاور الحركة السياسية للشركات عابرة القومية والتي يمكن أن تصدق بالنسبة للفاعلين السلميين الآخرين، فيميز ناي بين: (أ) الدور السياسي المباشر أو ما يدعوه السياسة الخارجية الخاصة، (ب) الدور السياسي غير المباشر وغير المقصود، ويتمثل في الروابط مع الحكومات التي يستغلها في تحقيق أهداف متميزة، (ج) الدور غير المباشر: تحديد أولوية الإهتمامات السياسية الخارجية (Agenda Setting)[١].

[١] Joseph S. Nye, Jr. "Multinational Corporations in World Politics", Foreign Affairs Vol. 53, No. 1 (October 1974), pp. 155-160.

٣-٢. الدول على طريق التحديث وفاعلين من غير الدول تابعين لها

في الدول على طريق الحداثة على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات هي سائدة أيضاً، مثل شركة "تا تا" الهندية وشركة "هواوي" الصينية، إلا أنها هي أقل البيئات المناسبة للفاعلين من غير الدول، بسبب مركزية الدولة ووجود حكومة منغمسة في إدارة الإقتصاد. وتنظر هذا النمط من الدول إلى الفاعلين من غير الدول كتهديد للسيادة الوطنية، وتحاول إنشاء "فاعلين من غير دول" خاصة بها، شبيهة بالمنظمات غير الحكومية الموجهة من قبل الحكومة لتحقيق المزيد من أهداف الدولة[١].

إستطاعت الصين أن تنشيء عدداً كبيراً من الشركات العملاقة التي أصبحت ذراعها القوية في كل مكان في العالم. وقد أثيرت مخاوف جدية بشأن إستخدام الحكومة والحزب والجيش في الصين لهذه الشركات العابرة للحدود، بوصفها أذرع تجسس أو تمرير سياسات الحكومة[٢].

فقد نمت شركات التكنولوجيا الصينية تحت رعاية الحكومة الصينية، حيث أدى المجمع الأمني في بكين والذي يديره جيش التحرير الشعبي دوراً مركزياً في صناعة التكنولوجيا في الصين، الأمر الذي أوجد علاقة تعاونية وثيقة وتكاملية بين الطرفين (حكومة الصين والشركات متعددة الجنسيات) بشكل لايمكن الإنفكاك عنه[٣]. وان الشركات الصينية التي لا ترغب في التعاون مع الحزب الشيوعي الصيني، وتمثل تحدياً لسيطرته على المجتمع، عادة تنظر إليها الحكومة الصينية بعين الريبة والشك، وتعمل على الإجهاز عليها، فعلى سبيل المثال أدى عدم التعاون بين شركة أنبانج (Anbang) التي تُعد كبرى شركات التأمين، والحكومة الصينية إلى إعتقال مؤسس الشركة وو شياو هوي (Wu Xiaohui) والحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاماً بتهمة الإحتيال[٤].

فقد واجهت شركة هواوي HUAWEI الصينية صعوبات جمة في بعض الأسواق، وذلك بسبب إدعاءات بمخاطر الأمن السايبراني؛ تفيد بأن معدات البنية التحتية لشركة هواوي قد تعطي الحكومة الصينية القدرة على المراقبة خاصة مع تطور شبكات الجيل الخامس 5G اللاسلكية[٥]. كلفت القوات الجوية الأمريكية مؤسسة راند (RAND) في العام ٢٠٠٥، بفحص وتقويم التهديدات النابعة من شركات الإتصالات الصينية على الجيش الأمريكي، وخلصت راند في تقريرها إلى "أن شركة هواوي لديها علاقات عميقة مع الجيش الصيني"، مشيرة إلى "إن الشركات الصينية الخاصة مثل هواوي تعد جزءاً من

---

[١] أ. د. أنور محمد فرج محمود، "الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة: دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، دراسات قانونية وسياسية، العدد ٩ (حزيران ٢٠١٧)، ص ٢٧٩.

[٢] نقلاً عن: د. أحمد أمين، "نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب: محددات الصعود الصيني"، في: أ. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، د. أحمد أمين، د. كرار أنور البديري، الصين وشركات التكنولوجيا: أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٢)، ص ص ١٣٤-١٣٥.

[٣] د. كرار أنور البديري، "عين الصين الخفية: مخاطر تجسس شركات التكنولوجيا الصينية على العالم"، في: أ. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، د. أحمد أمين، د. كرار أنور البديري، المصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

[٤] المصدر نفسه، ص ٤٥.

[٥] لهذه المعلومات وتفاصيل أكثر حول إدعاءات توظيف الصين لشركاتها متعددة الجنسيات كأذرع للتجسس الصناعي والإستخباري وتمرير سياسات الحكومة، ينظر: أ. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، "الصين وشركاتها: علاقات التخادم والهيمنة"، في: أ. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، د. أحمد أمين، د. كرار أنور البديري، المصدر سبق ذكره، ص ص ٩-٣٨.

"المثلث الرقمي" الجديد من الشركات والمعاهد والهيئات الحكومية التي تعمل معاً بشكل سري"[١]. كما إتهمت تحقيقات لجنة الأمن القومي الأمريكي في الكونجرس شركة هوواي وأثبتت الترابط بين الحزب الشيوعي الصيني والشركة بإعتبارها قناة وأداة في يد الحكومة الصينية للتمدد في الخارج، خاصة مع عدم تقديم الشركة أية تفسيرات لعلاقتها بالحزب الشيوعي ودور الحزب في توجيهها[٢].

وفيما يتعلق بالشق العسكري والأمني، فعلى الرغم من عدم إمتلاك الصين لشركات أمنية في الخارج حتى وقت قريب، إلا أن حوادث متفرقة دفعت الصين لإنشاء شركات أمنية خاصة تضم جنوداً وقيادات متقاعدين من جيش التحرير الصيني، مثل شركة تيانجياو (GSA) والتي تم إنشاؤها في ٢٠٠٨. كما أنشأت الصين شركة هواكسنغ زونغ، والتي بدأت توسيع رقعة نشاطها في منطقة الشرق الأوسط تحديداً[٣].

وعليه فإن حرية عمل الشركات في داخل الصين وخارجها مرهونة بمدى تعاونها الوثيق مع الحزب الشيوعي الصيني؛ إذ بموجب القانون الصيني يجب على كل شركة صينية أن يكون لديها لجنة من الحزب الشيوعي الصيني تضمن "القيم الأخلاقية والإجتماعية" في عمل الشركة وتنظم علاقتها مع الحكومة الصينية[٤].

٣-٣. الدول الضعيفة (المتخلفة) والفاعلين العنيفين من غير الدول[٥]

هناك علاقة طردية بين ضعف الدولة في العالم الثالث وحضور الفاعلين العنيفين من غير الدول[٦]. أن الدول التي تعاني من هشاشة أكثر (الدول المتخلفة والضعيفة) تحتضن الفاعلين العنيفين من غير الدول (مثل: التنظيمات الهجينة، الكتائب المسلحة والقوات شبه العسرية، أمراء الحرب، الميليشيات، شبكات الجريمة المنظمة، الحركات المسلحة، الجماعات الإرهابية، ..إلخ) ويكون هذا النوع من الفاعلين هي النمط السائد التي تفرزها. إن حالات الإخفاق والهشاشة التي تمر بها هذا النمط من الدول

---

[١] نقلاً عن: د. كرار أنور البديري، المصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

[٢] نقلاً عن: د. أحمد أمين، المصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٤-١٣٥.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٢٨.

[٤] د. كرار أنور البديري،المصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

[٥] وقد تناولت الأدبيات هذا النوع من الفاعلين تحت مسميات عدة، منها: الفاعلون المسلحون من غير الدول Armed Non-State Actors، الفاعلون العنيفون من غير الدول Violent Non-State Actors، الفاعلين العسكريين من غير الدول Military Non-State Actors، التنظيمات المسلحة غير المشروعة، الجماعات الإرهابية Terrorist Groups، الفاعلون الدينيون، الفاعلون ذوو الهوية المتمايزة Identity Actors.

[٦] إن مفهوم الفاعلين العنيفين من غير الدول يشير في أوسع معانيه إلى "تنظيمات أو جماعات مسلحة أو شبكات إجرامية منظمة غير قانونية، تمارس أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة، وتستخدم القوة من أجل تحقيق أهدافها، وهي تتحدى بذلك مبدأ إحتكار الدولة لحق الإستخدام المشروع للقوة". إنطلاقاً من هذا التعريف النظري، تتمثل أهم المؤشرات الإجرائية للمفهوم فيما يلي: ١. عنصر التنظيم. ٢. العمل خارج سيطرة الدولة. ٣. إستخدام القوة من أجل تحقيق الأهداف. ٤. التمتع بدرجة من الإستقلالية. لمزيد من العلومات ينظر: د. حسنين توفيق إبراهيم،" الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي: تحديات راهنة وآفاق مستقبلية"، كراسات إستراتيجية ٢٩٩ (أبريل ٢٠١٩)، ص ٧.

أفضت إلى تنامي حضور الفاعلين العنيفين من غير الدول وتعطيهم أريحية أكبر تستطيع منافسة الدولة على وظائفها ومهامها. تشير بعض الأدبيات (ونحن نؤيدها) إلى أن إنتشار هذا النوع من الفاعلين ترتبط بضعف الدولة ومدى هشاشتها. يرى أولريك سكريكنر Ulrich Schreckener أن عدم قدرة الدولة على القيام بوظائفها المتمثلة في توفير الأمن المادي للمواطنين، وتوفير الخدمات والسلع، وضمان قنوات المشاركة السياسية، والحفاظ على استقرار مؤسسات الحكم، هو عامل مهم في انتشار الفاعلين العنيفين من غير الدول، الذين يحاولون القيام بالوظائف التي عجزت عنها الدولة. وذلك من خلال فرضهم النظام في المناطق التي تتراجع فيها سلطة الدولة، والتي يتمتعون فيها بنفوذ قوي، بحيث يتولون مهمة الحفاظ على الحياة الطبيعية في هذه المناطق[١].

هذا النمط من الدول تعاني من الهشاشة على مستويين: مستوى خارجي دولي، ومستوى داخلي. فالهشاشة على المستوى الدولي أفضت إلى أن تواجه هذه الدول تحدياً فوق دولي لسيادتها، من خلال التدخلات الدولية الخارجية، المبررة بحماية مواطني تلك الدول، ومنع انتشار الصراعات والأزمات داخلها عبر الحدود؛ وعلى المستوى الداخلي تواجه تحديات من قبل الفاعلين العنيفين من غير الدول (سواء الفاعلين العابرين للحدود أو الفاعلين المحليين). وتؤدي هذين المستوين من الهشاشة إلى إحياء كيانات ما قبل الدولة، مثل الطائفة أو القبيلة من جانب، وصعود قوى داخلية طائفية، أو سياسية، أو قومية تطرح نفسها "فاعلاً دولياً" من جانب آخر. كذلك تؤدي إلى نشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب وحركات وعصابات، تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها، من مثل القيام على أمن التابعين لها وعلى غذائهم وتعليمهم[٢].

تنوعت هذه الفواعل في نمط العلاقة بينها وبين حكومات دولهم: في بعض الحالات كانت العلاقة عدائياً وذات طابع صدامي ويتبنون مشروعاً لهدم الدولة وإقامة دولة أخرى بديلة، كما هو حال بعض الفاعلين العنيفين في سوريا؛ وفي حالات أخرى كانت العلاقة تعاونياً وذات طابع تحالفي، كما هو ظهر مثلاَ في حالة الحشد الشعبي في العراق، حينما تحالف الحكومة مع الحشد الشعبي الذي هو فاعل عنيف من غير دولة[٣] من أجل قتال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIS. كما أن هناك حالات تكون فيها علاقة الفاعل العنيف من غير الدولة مع الحكومة علاقة مركبة حيث يقوم الفاعل بعدة أدوار في نفس الوقت، فـ "حزب الله" في لبنان، هو من ناحية أولي حزب سياسي، دأب على الإنخراط في العمليات الإنتخابية، والمشاركة في الحكومات الإئتلافية، والدخول طرفاً في التجازبات والحوارات السياسية الداخلية، وفي نفس الوقت ينتهج سياسة خارجية خاصة به، وهي تتعارض في كثير من الأحيان مع السياسة الرسمية للدولة اللبنانية، وأوضح مثال على ذلك، هو انخراط الحزب في الصراع السوري بشكل مباشر خلافاً لسياسة "النأي بالنفس" التي أعلنتها الدولة اللبنانية منذ بداية الحرب في

[١] نقلاً عن: إيمان أحمد محمد أحمد رجب، "تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ٢٠١٤)، ص ٥٠.

[٢] أحمد جميل عزم، المصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

[٣] بمرور الوقت تداخلت العلاقة بين مؤسسات الدولة العراقية وقوات الحشد الشعبي لتصبح الأخيرة جزءاً من القوات النظامية التابعة للدولة.

سوريا[1].

ان الفاعلين العنيفين من غير الدول في الدول المتخلفة لا تظهر فجأة على الساحة، وإنما مثل الكائن الحي، يمر بسلسلة من المراحل خلال دورة حياة تتغير خلالها في الشكل والوظيفة. ففي مجال الدراسات الأمنية قدمت نموذج من قبل كاسبيرCasebeerوثوماسThomaseوبارتلومي Bartolomei لإستيعاب الفواعل العنيفة من غير الدول، والذي يعتبر محاولة تنظيرية ذات وزن لتناول الفاعلين العنيفين من غير الدول في مجال العلاقات الدولية: ففي حال توافر عامل هشاشة الدولة والإنقسامات الهوياتية، تحدث **مرحلة الحضانة**، وهي المرحلة التي تمهد لظهور الفواعل العنيفة من غير الدول. ثم يدخل بعد ذلك إلى **مرحلة الحمل**، وهي المرحلة التي تأخذ فيها تلك الفواعل شكلها الأول، وهو يمثل الطور المبدئي للمنظمة، ثم تتكيف مع بيئتها وتصبح أكثر تعقيداً، وذلك بتوافر عوامل ضغط أخرى تسمح لها بالتكيف. وإذا سمحت لها الظروف بالتطور والنمو فإنها تدخل إلى **مرحلة النضج**، بما في ذلك قدرتها على توليد ذرية أخرى، ويمكن لتلك الفواعل أن تموت مبكراً أو تستمر في العيش بحسب السياسات المتبعة في التعامل معها[2].

إذن وجود بيئة مناسبة للنشاط العنفي، وكسب الشرعية، والتمويل الذاتي عن طريق الإقتصاد غير المشروع، كانت من أهم الدوافع التي تقف وراء بروز الفاعلين العنيفين من غير الدول في الدول المتخلفة. ونأتي على بيان هذه الدوافع الثلاثة في ثلاثة نقاط، كما يأتي:

٣-٣-١.وجود بيئة مناسبة للنشاط العنفي

في أقاليم هذه الدول، لا تجد الحركات العنفية المسلحة من يوقف نشاطها، أو يقيد حريتها في بسط نفوذها على هذه الأقاليم، بل وفي مد يد المساعدة لحركات شقيقة في دول أخرى، أو لتوسيع نشاطها ليشمل هذه الدول الأخرى، أو حتى دولاً بعيدة عنها[(٣)]. مثلاً إتخذت تنظيم القاعدة من المناطق النائية في أفغانستان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIS) من مناطق شاسعة في العراق وسوريا معقلاً لهما. وثمة عناصر وحركات تجارية وسياسية خفية مهمة، أصبحت ضليعة في بناء شبكات واسعة تتعاون مع هذه الفواعل، إلى الحد الذي أتاح لها ضرب أهداف بعيدة كل البعد عن "ملاذاتها" الآمنة[4]. علاوة على ذلك تزايد معدلات العنف والسخط داخل تلك الدول، بصورة توفر لهذه الفواعل مخزوناً بشرياً يمكن الإعتماد عليه لتدعيم قوتها البشرية[5].

---

[1] د. حسنين توفيق إبراهيم، المصدر سبق ذكره، ص ص ٩-١٠.

[2] نقلاً عن: د.جهاد عبدالملك عودة، د. محمد عبدالعظيم الشيمي،ريهام محمد احمد أحمد حسين، "الفواعل العنيفة من غير الدول: رؤية إستطلاعية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية مجلد ٣١ العدد ٣ (أيلول ٢٠١٧)، ص ٥٧٣.

[3] د.مصطفى كامل السيد، "الفاعلون الجددعلى مسرح السياسةالعالمية"،السياسةالدولية،العدد ٢٠٠ (ابريل ٢٠١٥)،ص٩٢.

[4] كاتي كليمان، المصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

[5] د. خالد حنفي علي، د. رانيا حسين خفاجة، محمد بسيوني عبدالحليم (محررين)، الصراعات المستعصية: لماذا يتعثر السلام في الشرق الأوسط؟ سلسلة كتب المستقبل (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،٢٠٢١)، ص ٨١.

٣-٣-٢. كسب الشرعية

من جانب آخر يؤدي عجز الدول الضعيفة في تأمين الخدمات الصحية والتربوية والحياتية لسكانها إلى ترك هذه الوظائف للفاعلين من غير الدول، وبالتالي توفير أرضية خصبة لهذه الفواعل لكي تكسب شرعية أكثر بين سكان الدول الضعيفة وتنافس الدولة وأجهزتها داخلياً وخارجياً. وتقدم مبررات لشرعنة وجود الفواعل العنيفة وممارساتها[١].

٣-٣-٣. التمويل الذاتي

في هذه الدول تفضي إنهيار مؤسسات الدولة إلى ضعف أو غياب المؤسسات المعنية بتلبية الإحتياجات الإنسانية وتداعي الأوضاع الإقتصادية وتعميق الأزمات الإنسانية والمجتمعية، كل هذا بدوره يخلق بيئة مشجعة لبروز ظواهر وأنشطة إقتصادية غير مشروعة وتوظيفها من قبل الفاعلين العنيفين من غير الدول لعدة أسباب، منها: الحصول على مبالغ مالية، وتعزيز أنشطتهم، وفي بعض الأحيان لأسباب تتعلق بالتفاوض أو الضغط على الدولة للحصول على إمتيازات معينة، وفي أحيان أخرى لإسكات الأصوات المعبرة عن الرأي وغيرها. تعتمد الإقتصاد غير المشروع على إستهداف التجار ورجال الأعمال والإختطاف والإخفاء القسري وكذلك على شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والبضائع والوقود والبشر[٢].

من جانب آخر، تراجع سلطة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها تؤدي إلى نشوء قوى موازية تستفيد من هذا الغياب إقتصادياً، وذلك في خضم ما يطلق عليه "إقتصاد الحرب" الذي يعرفه "تيم إيتون" بأنه "الأنشطة الإقتصادية التي تعتمد على وجود العنف وإدارته أو إطالة أمده"[٣]. وتستفيد شبكات الفاعلين العنيفين من إقتصادات الحرب[٤].

ففي بؤر الصراعاتبدول الشرق الأوسط ودول الساحل الإفريقي إنتشرت خلال السنوات الماضية أعمال الإختطاف والإخفاء القسري التي تقوم بها الفاعلين العنيفين من غير الدول (المليشيا المسلحة، التنظيمات الإرهابية، الجيوش الموازية، العصابات الإجرامية، القوى القبلية) والتي طالت مسؤولين ودبلوماسيين وموظفي منظمات دولية غير حكومية ورجال أعمال وتجاراً وعمال إغاثة وصحفيين ونشطاء حقوقيين، بالإضافة إلى مسيحيين والأجانب والسيدات والفتيات والأطفال... وبلغت تلك النشاطات إلى درجة أن بعض الأدبيات تشير إلى تبلور نمط من "شبكات الظل" غير الشرعية يطلق عليها "إقتصاديات الفِدى"، نتيجة إنتقال عمليات الخطف من حالات فردية معزولة إلى سوق سوداء آخذة في الإنتشار[٥].

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] د. خالد حنفي علي، د. رانيا حسين خفاجة، محمد بسيوني عبدالحليم (محررين)، المصدر سبق ذكره، ص ص ١١٠-١١٩.

[٣] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٧١.

[٤] المصدر نفسه، ص ص ١٧١-١٧٢.

[٥] المصدر نفسه، ص ١١٩.

كما إتخذت الشبكات الإجرامية من هذه الدول ميداناً للحصول على فرص وفعاليات ذات طابع تجاري وإستخدامها بوصفها مراكز تجارية غير رسمية لممارسة نشاطات إجرامية كتهريب المخدرات والمتاجرة بالبشر. ويكون هذا النمط من الدول مصدراً من مصادر التغذية والدفع بإتجاه الحضور العالمي للفاعلين العنيفين من غير الدول، من خلال توفير ملاذات آمنة وموطناً خصباً لها، وثمة عناصر وحركات تجارية وسياسية خفية مهمة في هذه الدول، تصبح ضليعة في بناء شبكات واسعة تتعاون مع هذه الفواعل. وتشير التقديرات إلى أن ٩٥% تقريباً من الإنتاج العالمي من المخدرات المسببة للإدمان، تأتي من هذا النمط من الدول؛ والأمثلة الأكثر بروزاً هنا، دول: كولومبيا، ميانمار، وأفغانستان. ففي تسعينيات القرن الماضي، إزدهرت عمليات المتاجرة بالبشر، وخاصة بالنسوة، في خضم أزمة البلقان التي ينحدر منها القسم الأعظم من الضحايا. وتحول ساحل الصومال إلى ملاذ جديد للقراصنة؛ حيث بإمكان "إستثمار" أوّلي لا تتعدى قيمته ألفي دولار أمريكي، أن يدر عائداً قدره ١٠ ملايين دولار أمريكي بشكل فدية في غضون أسابيع[١].

وطبقاً لدراسة صادرة عن مجموعة الأزمات الدولية في عام ٢٠١٧، فإن تهريب البشر في ليبيا يوفر عائدات سنوية تقدر بما يتراوح بين ١ و١,٥ مليار دولار[٢].

[١] كاتي كليمان، المصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

[٢] نقلاً عن: د. خالد حنفي علي، د. رانيا حسين خفاجة، محمد بسيوني عبدالحليم (محررين)، المصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

الجدول رقم (٣)

أنماط الفاعلين من غير الدول العنيفين في الدول المتخلفة وطبيعة نشاطهم

الفاعل من غير الدولة	نوع الفاعل	مجال نشاط الفاعل	دولة المنشأ
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)	هجين[١] (عنفي-سلمي)	متعدد النشاط والأدوار (النشاط المسلح)	فلسطين
حزب الله	هجين (عنفي-سلمي)	متعدد النشاط والأدوار (النشاط المسلح)	لبنان
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)	عنفي	النشاط المسلح	العراق، سوريا
المحاكم الإسلامية	عنفي	النشاط المسلح	صومال
تنظيم القاعدة	عنفي	النشاط المسلح	أفغانستان
القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (RAFC)	عنفي	النشاط المسلح	كولومبيا
نمور تاميل (TT)	عنفي	النشاط المسلح	سريلانكا
الجبهة الوطنية الليبرية (NPFL)	عنفي	النشاط المسلح	ليبريا

*. الجدول من اعداد الباحثين.

[١] "الفاعل الهجين" هو الفاعل المتعدد الهوية والأدوار والذي لا يعد دولة بنسبة مئة بالمئة أو فاعلاً من غير الدولة بصورة كاملة، فهو في منطقة "رمادية" بين النوعين من الفاعلين (الدولة والفاعل من غير الدولة)، ولم تعد علاقة هذا النوع من الفاعلين بالدولة تخضع لتصنيفات جامدة، من قبيل الصدام مع الدولة أو الإنعزال عنها أو التحول إلى "فاعل دولة"، وإنما تقع هي الأخرى في مناطق رمادية grey areas. فالفاعل المهجن يعمل من داخل الدولة وغدا تمثيله في مؤسسات الدولة السياسية والأمنية لا يعني تخليه عن استقلال هيكله التنظيمي وموارده وسياساته كفاعل من غير الدولة، بل وإنه في أحيان كثيرة يسعى لتغيير سياسات الدولة على نحو يتفق ومصالحه، وهذا الوضع أحدث تحولاً في طبيعة الفاعل باتجاه التحول من فاعل من غير الدولة إلى فاعل مهجن وفي طبيعة الدولة أيضاً، وفي حالات معينة أصبح الحفاظ على هذا النمط من العلاقات يمثل مصلحة رئيسية للفاعل وفي بعض الحالات الخيار أقل تكلفة بالنسبة للدولة. يمثل كل من حزب الله في لبنان، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية، وحركة أنصار الله (جماعة الحوثيين) في اليمن حالات نموذجية لهذه التنظيمات. حول الفاعل المهجن ينظر: زانا كريم نجم، الفاعلون من غير الدول ودورهم في السياسة العالمية: إقليم كوردستان-العراق إنموذجاً (سليمانية: مطبعة كارو، ٢٠٢١)، ١٤٩؛ د. حسنين توفيق إبراهيم، الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي: تحديات راهنة وآفاق مستقبلية، كراسات إستراتيجية ٢٩٩ (أبريل ٢٠١٩)، ١٤-١٦.

الخاتمة

أولاً: على الرغم من أن مفهوم الهشاشة في الأدبيات السياسية، تصف ظاهرة الضعف الهيكلي للدولة المعاصرة في العالم الثالث وعدّها مصدراً لتهديد الأمن وزعزعة الإستقرار العالميتين، إلا أن الهشاشة هي ظاهرة قديمة قدم الدولة وتلازمها منذ وجودها. وتعاني كل دولة، سواءً كانت متقدمة أو متخلفة وسواءً كانت من العالم الأول أو الثاني أو الثالث نوعاً من الهشاشة، إلا أن نسبة الهشاشة تختلف من نمط إلى آخر.

ثانياً: ان ازدياد هشاشة الدول نتيجة التحولات والتبدلات العالمية المعاصرة، تعتبر دافعاً رئيسياً من دوافع حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة وازدياد دورهم في تفاعلاتها وضبط أجندتها.

ثالثاً: أن الظروف السائدة في كل نمط من أنماط الدول تفرز نوعاً من أنواع الفاعلين من غير الدول إلى الواجهة وتجعله أكثر حضوراً. فالظرف السائد في الدول المتقدمة تفرز الفاعلين من غير الدول السلميين؛ وفي الدول على طريق الحداثة هناك الفاعلين من غير الدول الموجهة من قبل الحكومة؛ والدول الضعيفة تحتضن الفاعلين من غير الدول العنيفين. وهناك نمط من الفاعلين من غير الدول لها حضور في كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة للدول، مثل الأفراد ذوي النفوذ والتأثير الدولي، والحركات الدينية والأيديولوجية العابرة للحدود.

رابعاً: عندما نقول ان الظرف السائد في الدول المتقدمة تفرز الفاعلين من غير الدول السلميين؛ وفي الدول على طريق الحداثة هناك الفاعلين من غير الدول الموجهة من قبل الحكومة؛ والدول الضعيفة تحتضن الفاعلين من غير الدول العنيفين، يجب أن ننتبه إلى أن هذا القول ليس مطلقاً وليس معناه أن النمط السائد للفاعل من غير الدولة الموجود في نمط من أنماط الدول الثلاثة ليس موجوداً في الأنماط الأخرى، بل معناه أن هذا النوع من الفواعل هو النوع الأبرز من بين الفاعلين من غير الدول الآخرين.

قائمة المصادر

أولاً: باللغة العربية

الكتب

١. يورغ سورنسن، إعادة النظر في النظام الدولي الحالي، تر. أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة ٤٨٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير ٢٠٢٠).

٢. جرايمي هيرد (محرر)، القوى العظمى والإستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣).

٣. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، تر. مجاب الإمام (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧).

٤. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، د. أحمد أمين، د. كرار أنور البديري، الصين وشركات التكنولوجيا: أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٢).

٥. د. خالد حنفي علي، د. رانيا حسين خفاجة، محمد بسيوني عبدالحليم (محررين)، الصراعات المستعصية: لماذا يتعثر السلام في الشرق الأوسط؟ سلسلة كتب المستقبل (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢١).

٦. د. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، السياسة الدولية ١٦١ (يوليو ٢٠٠٥).

الرسائل والأطروحات

١. إيمان أحمد محمد أحمد رجب، "تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ٢٠١٤).

٢. عبدالله عاشوري، "فواعل السياسة العامة العالمية وإنعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، ٢٠١٣-٢٠١٤).

الدوريات العلمية

٣. نبيل حسين، "مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي"، سياسات عربية ٣٧ (آذار/ مارس ٢٠١٩).

٤. د. مصطفى كامل السيد، "الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية"، السياسة الدولية ٢٠٠ (ابريل ٢٠١٥).

٥. د. خالد حنفي علي، "محفزات إنتقال الدول من الهشاشة إلى المناعة"، السياسة الدولة- ملحق إتجاهات نظرية، ٢١١ (يناير ٢٠١٨).

٦. د. جهاد عبدالملك عودة، د. محمد عبدالعظيم الشيمي، ريهام محمد احمد أحمد حسين، "الفواعل العنيفة من غير الدول: رؤية إستطلاعية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية مجلد ٣١ العدد ٣ (أيلول ٢٠١٧).

٧. د. أنور محمد فرج محمود، "الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة: دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، دراسات قانونية وسياسية ٩ (حزيران ٢٠١٧).

٨. أيدن هِهير، "خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب: نحو تحدي الحكمة السائدة"، ت: محمد حمشي، سياسات عربية ٤٤ (آيار/ مايو ٢٠٢٠).
٩. أحمد جميل عزم، "عودة الدولة في السياسة الخارجية"، آفاق المستقبل ٣ (يناير/ فبراير ٢٠١٠).

الدراسات

د. حسنين توفيق إبراهيم،" الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي: تحديات راهنة وآفاق مستقبلية"، كراسات إستراتيجية ٢٩٩ (أبريل ٢٠١٩).

ثانياً: باللغة الإنجليزية

books

1. Andrew Heywood, Key Concepts in Politics and International Relations (UK: Palgrave, 2015).
2. Joseph S. Nye, Jr. "Multinational Corporations in World Politics", Foreign Affairs Vol. 53, No. 1 (October 1974).

Periodical

1. Caty Clement, "The Nuts and Bolts Collapse: Common Causes and Different Patterns?"

2. Olivier Nay, "Fragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids", International Political Science Review, vol. 34, no. 3, (June 2013).

Reports

Center for International and Regional Studies at the Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, **Fragile Politics: Weak States in the Great Middle East**, Summary Report No. 11(Qatar: October 2014).